

الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للعمل التطوعي

The social and economic importance of volunteering

د/ خليل نزيهة، جامعة بسكرة، الجزائر. أ.د / ديلة عبد العالي، جامعة بسكرة، الجزائر

Mail : khelilnaz@yahoo.Com

تاريخ القبول: 2018/6 / 12

تاريخ الاستلام : 2018/5/3

الملخص:

في هذه المقالة ستعرف على الأهمية التنموية للعمل التطوعي، وبالأخص في جانبه الاجتماعي والاقتصادي، فالعديد من المجتمعات أضحت على وعي بمدى المساهمة الفاعلة للعمل التطوعي والذي بات في وقتنا الحالي شريك أساسي في التنمية، على اعتبار أن التنمية المستدامة تبدأ من الإنسان وتعود إليه، و بالتالي تأتي هذه المقالة لتوضيح البعد الاجتماعي للعمل التطوعي والذي يلعب دورا هاما في التماسك الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع من اجل تنمية المجتمع ما ينجم عنه تقوية الروابط الاجتماعية وتحسيد مبدأ التكافل الاجتماعي، و لقيم المسؤولية الاجتماعية ، وتنمية الجانب الإنساني للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي؛ الأهمية؛ الاجتماعية؛ الاقتصادية

Abstract:

In this article we will learn about the developmental importance of voluntary work, especially in its social and economic aspects. Many societies have become aware of the active contribution of volunteerism, which is now a key partner in development, considering that sustainable development starts from man and returns to him. This article describes the social dimension of volunteerism, which plays an important role in social cohesion and cooperation between members of society for the development of society, which results in the strengthening of social ties and the embodiment of the principle of social solidarity.

Keywords: voluntary work; importance; social and economic

I. تمهيد:

يعد العمل التطوعي ركيزة اجتماعية أساسية في بناء المجتمع، وذلك لدوره التنموي إضافة إلى تدعيمه لقيم التعاون وتقوية الروابط الاجتماعية، فهو يلعب دورا هاما في التكافل الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع من أجل تنميته والنهوض به، وتجسيده لقيم المسؤولية الاجتماعية والانتماء للمجتمع، بالإضافة إلى مدى إسهام العمل التطوعي في الجانب الاقتصادي لما يقدمه من تنمية واستثمار لرأس المال البشري.

من هنا يعتبر العمل التطوعي وسيلة من وسائل النهوض بالمجتمعات وأداة من أدوات التنمية، وهو من أفضل صور التكافل الاجتماعي، لما فيه من تنمية للجانب الإنساني للمجتمع وتنمية للحس الاجتماعي لدى الفرد، وتعزيز وحدة المجتمع و تماسكه.

لذا بدأ الاهتمام حديثا بالدور التنموي للعمل التطوعي، غير أن مجتمعنا لم يدرك بعد قيمة التطوع ومدى مساهمته الفاعلة في تنمية المجتمع، فقد أصبح شريك مهم في التنمية إلى جانب دور الحكومات، حتى أن البعض يرى أن مدى الانخراط في مجالات العمل التطوعي يعد رمزا لتقدم المجتمع وتطوره وتعزيزا للتماسك بين أفرادها وتنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاهه، وفي وقتنا الحالي ازدادت الحاجة إلى التطوع وأصبحت الحاجة ملحة إليه، ورغم أهميته ومساهمته في بناء المجتمع نلاحظ أن هناك عزوف كبير في مجتمعنا عن الأعمال التطوعية وقلة الوعي المجتمعي بمدى أهميته، على الرغم من أنه قيمة أساسية من القيم الاجتماعية و الدينية في مجتمعنا الجزائري وقيمة إنسانية كبرى تدعو إليه جميع الثقافات والأديان وهو سلوك حضاري وظاهرة اجتماعية وجدت في كل المجتمعات منذ القدم ولا تزال. لذا تأتي هذه المقالة لتبيان طبيعة العمل التطوعي ودوافعه، محاولة إبراز البعد الاجتماعي له، وأهميته الاقتصادية ودوره التنموي في المجتمع.

1. مفهوم العمل التطوعي:

مفهوم التطوع في اللغة العربية : يأتي بمعنى الزيادة في العمل من غير إلزام ، (جاء طائعا غير مكره) قال الله تعالى: { فمن تطوع خيرا فهو خيرا له .. } ⁽¹⁾ وهي إشارة إلى فائدة التطوع النفسية الكبيرة للمتطوع حيث أن التطوع للعمل خيري هو وسيلة لراحة النفس والشعور بالاعتزاز والثقة بالنفس عند من يتطوع.

أما اصطلاحاً:

يعرف بأنه: "حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر في سبيل سعادة الآخرين⁽²⁾ ويعرفه محمد نبيل صادق : بأنه "الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل لمجتمعه بدافع منه للإسهام في تحمل مسؤولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية"⁽³⁾.

كما عرف على أنه تلك "الجهود التي يبذلها الإنسان لخدمة المجتمع، دون الحصول على فوائد مادية، بدافع أنساني يتحمل مسؤولياته، ويشترك في أعمال تستغرق وقت وجهد وتضحيات شخصية ، وببذل المتطوع كل ذلك عن رغبته وباختياره، معتقد بأنه يجب تأديته." ⁽⁴⁾

وعرفه د. باقر سليمان النجار: بأنه: "ذلك النشاط والاقتصادي الذي يقوم به الأفراد والممثلون في الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام، دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه، وذلك بهدف إزالة آو التقليل من حجم المشكلات المعيقة لمسيرة التنمية وتهيئة الأفراد لأنفسهم لمواجهة المشكلات والمساهمة في حلها." ⁽⁵⁾

و عليه يمكن القول وبناء على ما سبق من التعريفات قصد بالتطوع :هو تلك الجهود المبذولة من قبل الفرد لخدمة مجتمعه ويتخذ أشكالاً متعددة ، ودون انتظار مقابل مادي منه ويكون بطريقة اختيارية من أجل المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بناء على احساسه بالمسؤولية الاجتماعية .

2-دوافع الفرد للعمل التطوعي:

إن الدافع هو قوة تدفع الفرد لأن يقوم بسلوك من أجل إشباع أو تحقيق حاجة ما ، وتعدد الدوافع وأسباب المشاركة في الأعمال التطوعية من قبل الأفراد وتتكاثر هذه الدوافع مع بعضها لتشكيل في الأخير روح المسؤولية الاجتماعية والرغبة في مساعدة الغير فتدفع الفرد لبذل جهده في التطوع.

وسنحاول هنا أن نوضح دوافع العمل التطوعي النفسية والاجتماعية، وسنتناول من خلال نظرية الحاجات لماسلو سيكولوجية التطوع، فالتطوع يقوم بعمله التطوعي خدمة لمجتمعه، والنفات

المحتاجة فيه، بمهدف تحقيق ذاته والرضا عن نفسه وتأكيد قدراته، وتحقيق الذات حاجة متقدمة في سلم ماسلو الهرمي للحاجات الإنسانية، وهي ذات مستويات وأولويات متصاعدة ومتابعة من أسفل الهرم العريض إلى قمته العالية، وهي على النحو الآتي:

المستوى الأول: تحقيق حاجات الإنسان الأساسية المتعلقة بالغذاء، والكساء، والمأوى، والهواء وخلاف ذلك من حاجات ملحة وتحقيق هذه الحاجة يكون بكسب الفرد لرزقه، وعندما يتحقق المستوى الأول من الحاجات فان ذلك ينقل الفرد إلى المستوى الثاني.

المستوى الثاني: يرتبط هذا المستوى بحاجة الإنسان إلى الأمن، والاستقرار النفسي والأسري والعاطفي الذي يعتمد على تقبل المحيطين به لعمله ودعمهم له وتقبل المجتمع والدولة لما يقدمه وإحساسه بأنه لا يوجد فهم خاطئ يحيط بأهداف عمله، الأمر الذي يعكس صفو أمنه النفسي واستقراره الوجداني، وإحساسه بالرضا عن إشباع هذا المستوى الذي يسهم في تشجيعه على التطوع بمهدف تقبل مجتمعه له.

المستوى الثالث: يرتبط هذا المستوى بإحساس الفرد بأنه يعمل ضمن تنظيمات اجتماعية ينتمي إليها بفكره وعواطفه، بوصفها جزءاً من حياته وعلاقته بالذين يشاركونه في هذه التنظيمات، علاقة يحكمها شعور التأخي، وإذا ما تحقق أيضاً هذا المستوى، فان ذلك يسهم في خلق الإحساس برغبة التطوع إلى جانب هؤلاء الناس، وإيجاد وحدة المهدف التي تزيد روابطه بهم وتقويها.

المستوى الرابع: إحساسه بأن ما يقوم به من عمل يجد تقديراً واعتزازاً ممن حوله، وفي حالة المتطوع، فان إحساسه بأن ما يقوم به من عمل يجد تقديراً وامتناناً من المتلقين لعمله والمستفيدين منه يقوي رغبته في التطوع بشكل ملحوظ.

المستوى الخامس: عندما يتحقق للإنسان بشكل عام والمتطوع بشكل خاص قدر من التقدير والاحترام، فان ذلك يزيد من إحساسه الإيجابي بقيمة التطوع، فيزيد ذلك حماساً وعطاءً ومن هنا فإن هناك حاجة ملحة لتأكيد هذا الجانب لدى المتطوعين.

المستوى السادس: الوصول إلى مرحلة تحقيق الذات الذي يمكن وصفه بذلك الشعور الداخلي بالسمو الإنساني، والمتعة المعنوية المتصلة بحاجة الناس لعمله وتقديرهم لعطاءه، فتتهون عليه التضحية ويستهيئ بكل العقبات وي بذل الجهد المتواصل دون كلل أو ملل.

ولقد ذهب الباحث عبد الله الخطيب في دراسته لدوافع العمل التطوعي المنظم إلى التأكيد أن دوافع الفرد قد تندرج تحت ما يأتي:

- دافع شخصي: يرتبط بتأكيد الذات والإحساس بأنه نافع للمجتمع، وضمن هذا الدافع هناك العديد من الجوانب.
- دافع اجتماعي: يرتبط بانتمائه لمجتمعه المحلي، ورغبته في تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال إحساسه بمواطنته وترجمة هذا الإحساس إلى عمل بناء يعود بالنفع على الآخرين.
- دافع ديني: يقصد الثواب وعمل الحسنة التي هي بعشرة أمثالها، وتقديم العون والمساعدة إلى الفقراء والمساكين، والأيتام وأبناء السبيل، وتحقيق التكافل الاجتماعي الذي دعت إليه الديانات السماوية - كما سبق أن أشرنا إليه - فهناك دوافع للعمل بعدد الأفراد الذين يعملون في هذا الحقل، وعلينا أن نسهم في إشباع حاجاتهم الإيجابية للوصول إلى تحقيق مردود من تطوعهم. (6)

و من جانب آخر يندرج التطوع عند علماء النفس الاجتماعي تحت دوافع الإيثارة، والإيثارة أو الغيرية وهو عكس الأنانية، والشخص الغيري هو شديد الاهتمام وبحب مساعدة الآخرين، ولا يتوقع أي مقابل عائد من قبلهم فهو معطاء، من الوقت والطاقة والمال دون توقع أي امتنان أو إطراء أو تقدير أو جزاء ولا يتطلع إلى المصالح الذاتية.

وتعد دوافع التطوع متنوعة ومركبة، منها الإيثارية (مثل مساعدة الآخرين والتضحية) والأنانية (ابتغاء الأجر والثواب أو اكتساب الخبرة والتعرف على الآخرين)، كما أن عوامل الدوافع هي اجتماعية وقيمة ومهنية وتبادلية وهي وسيلة للنمو الفردي والشعور بالمتعة والاستمتاع بالتقدير...

ومراجعة بعض الدراسات لدوافع التطوع يتضح أن الدافعية الأولى للتطوع لدى النساء في المملكة العربية السعودية -مثلا- هي الدوافع الدينية أو ابتغاء الأجر والثواب، يليها الرغبة في مساعدة أشخاص آخرين، بينما دافعي وجود وقت فراغ وتوسيع دائرة الصديقات أو لاكتساب خبرة للحصول على وظيفة مستقبلا من الدوافع التي اتخذت ترتيبا متأخراً.

وتبين دراسة مقارنة في العالم العربي أن الدافع الديني يتخذ الموقع الثاني في مصر، والثالث في الأردن، والمرتبة الأخيرة في فلسطين، بينما الدافع الأول في هذه الدول هو المشاركة في خدمة المجتمع. كما أن وقت الفراغ ليس عاملاً رئيسياً للمشاركة في العمل التطوعي.

وتعد مساعدة الآخرين أقوى عامل للتطوع في الدراسات الغربية ومنها استراليا وكذلك فلندا، يليه دافع استخدام وقت الفراغ في عمل مفيد خارج الروتين اليومي، أما المرأة فدوافعها الرغبة في مساعدة الآخرين وتعلم خبرات جديدة والتعرف على صديقات، وفي كندا ترتب الدوافع بطريقة أخرى مختلفة أولها مساندة هدف المؤسسة، ثم استخدام المتطوعين لمهاراتهم وخبراتهم، والكشف عن مكامن قواهم، وفي الدراسات التي أجريت في أمريكا يمثل دافع مساعدة الآخرين أكثر الدوافع، يليه دافع الشعور بالمتعة، ثم الشعور بالواجب، ثم خدمة فرد من الأسرة.⁽⁷⁾

و يتطوع الفرد للمساعدة من خلال إحساسه بالواجب الاجتماعي، وإحساسه بأن هناك من يحتاج إلى عونه ومساعدته، ويحقق الإنسان لنفسه الرضا بما يقوم به من عمل استجابة لهذا الواجب، ويلاحظ أن التطوع قد يجتاز الحدود فيتطوع الأفراد للمشاركة في حملات الإغاثة خارج بلادهم.

كما أن البعد النفسي والسيكولوجي للتطوع، مرتبط بالفرد وحاجته الأساسية التي يحاول إشباعها، ويحقق فيها ذاته وهي أعلى مراتب هذه الحاجات، ومن أبرزها إحساس الفرد بانتمائه الوطني، ومسؤوليته الاجتماعية،⁽⁸⁾ والفرد المنتمي لبلده، يشعر بأن ترجمة هذا الانتماء لا يتم إلا بعمل تطوعي يقوم به دون مقابل وهذا ما قد يؤدي إلى زيادة اللحمة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد.

فالعمل التطوعي هو في الأساس قيمة إنسانية عرفته المجتمعات في السابق، لأنه يمثل الجانب الإنساني في الإنسان، وهو بهذا المعنى يعبر عن عواطف إنسانية تترجم إلى عمل، فهذه العواطف والمشاعر المترجمة على شكل عمل تكون الدافع الأساس في القيام بذلك، فالعمل التطوعي كما هو من اسمه ينطلق من كون الإنسان غير مجبر للقيام به، بخوافز مختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو شخصية بل هو على قناعة أن ما يقوم به هو خير الصالح العام، أو لصالح أشخاص يعتقد أنهم بحاجة لذلك، وبالتالي فإن هذا العمل ذاتي، انطلاقا من قناعات داخلية مفادها أنه واجب تجاه الآخرين، إنه أحد أشكال السعادة الإنسانية، وإن كان أيضا ذو بعد ديني إلا أنه أيضا ذو بعد

اجتماعي نفسي، فمن خلاله يشعر الإنسان بالراحة والسعادة والطمأنينة والثقة والمحبة، وهو لا يقف عند هذا الحد فقط وإنما له فوائد أخرى تنعكس على المجتمع بشكل عام.⁽⁹⁾

وبالتالي تعدد دوافع للانضمام للعمل التطوعي، وعلى قدر وعي الأفراد بمدى أهمية مشاركتهم في الأعمال التطوعية وتحمل مسؤوليتهم الاجتماعية بقدر ما تتحقق التنمية في المجتمع، وتباين دوافع العمل التطوعي من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر لكن يبقى أهم دافع الفرد للقيام بالأعمال التطوعية خاصة في مجتمعاتنا الإسلامية في هو الدافع الديني والرغبة في نيل الثواب.

3-المضمون الاجتماعي للعمل التطوعي :

إن العمل التطوعي كان ومازال من أهم صور التضامن والتكافل التي يدعو إليها الإسلام، وتمثل الكتابات المتنوعة حول ماهية التطوع في أدبيات العلوم الإنسانية مرآة تعكس مدى أهمية العمل التطوعي بالنسبة للفرد والمجتمع، حيث أستقر في الفكر الإنساني أهمية التطوع كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع والمشاركة في الجهود التي تبذل لتنميته وتقدمه، وكسبيل أمثل لمفهوم التكافل الاجتماعي، وعليه تنامت حركة إنشاء المؤسسات الخيرية التطوعية، فهو يؤثر في النسق القيمي لدى الفرد، وأحد المؤشرات الدالة على مستوى نضج الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن.

كمماثل التطوع تعبيراً صادقاً عن قدرة الأفراد على التعاون والتشارك خارج أطر الارتباطات التقليدية، ويعبر بولاء الفرد من الوحدات الاجتماعية الضيقة كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة الدينية إلى دائرة أوسع من الانتماء للبيئة الاجتماعية، تنتصر فيها فكرة الإرادة الجماعية الهادفة لخير المجموع ومن ثم الارتقاء بتنميته.⁽¹⁰⁾

و الحديث عن الأهمية الاجتماعية للتطوع يقودنا إلى تناول النظام الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع، فهو يعمل على إيجاد روابط وثيقة بين الفرد ومجتمعه، وفي الوقت الذي يعطي المجتمع الفرد الكثير من الإمكانيات فإنه يطلب منه أن يعطي بالمقابل، ومن هنا يأتي الدافع الاجتماعي الأول للعمل التطوعي، وهو إحساس المواطن بواجبه تجاه مجتمعه، فالمواطن لا يعيش منفصلاً عن الآخرين، وإنما يعيش في منظومة اجتماعية متكاملة يحتاجه الناس كما يحتاجهم، وهذا الاعتزاز الوطني بارتباطه بمجتمعه يدفعه إلى القيام بعمل يحتاجه هذا المجتمع ولا تفرضه القوانين، وعلمنا أن نلاحظ أنه كلما

ازداد وعي المجتمع وثقافته، زاد إحساس المواطن بواجبه، وبالتالي يخرج عن فرديته ومصالحه الشخصية، لينخرط في عمل تطوعي لا يحصل مقابلته على أجر.

ولم تتوقف أي من المجتمعات الإنسانية عن التعامل مع التطوع بوصفه من القيم المحببة إلى النفس البشرية التي يسهم الفرد من خلالها في إعطاء مجتمعه عندما يكون مقتدرا ولديه الرغبة، وعبر الثقافة العربية كان التطوع جزءا من سلوك الأفراد تجاه مجتمعهم المحلي، وإذا كانت (العونة أو التوزيع) التي هي قيام الأفراد في مجتمعاتهم المحلية بتقديم المساعدة إلى الذين يحتاجونها، فإن هذا العمل مازال مستمرا في مجتمعاتنا الريفية، حيث يقوم أفراد المجتمع المحلي بمساعدة من يقومون بالبناء، والذي يقوم بحصد مزروعاته، وذلك بالعمل الجماعي دون مقابل.

وإذا كان هذا العمل يقوم بمبادرات شخصية ودوافع ذاتية، فإنه لم يأخذ صفة التنظيم الذي ينقلنا في العصر الحديث إلى ظاهرة التطوع المنظم، والذي أصبح يطلق عليه المنظمات التطوعية، فالتطوع هو امتداد لمنظومة القيم الإنسانية المطلقة التي تتعايش معها المجتمعات كافة، ولما كانت منظومة القيم تنطلق من قناعات ثقافية، فإن هذه القيم تأتي أيضا امتدادا لمنطلقات دينية، وقد جاءت الديانات السماوية كلها داعية إلى الخير والعطاء، وقد انعكس ذلك بمفهوم التكافل الاجتماعي، فإن الخير والعطاء وفي النهاية التطوع جاء ردا على الشر و مسك اليد والإيذاء، هذه الآفات التي حاربتها الأديان والحركات الإصلاحية والمفكرون والفلاسفة، كما هو الحال عند ابن خلدون في نظريته لبناء المجتمعات من منطلقات البذل والعطاء، وابن تيمية الذي حدد معالم حركة المجتمعات بمهدف الوصول إلى مجتمع الخير الذي هو الإسلام بعينه.

ويشير محمد العبادي أن مظاهر الرعاية الاجتماعية في الإسلام تتضح في التكافل الاجتماعي، ويقصد بذلك أن يتضامن أفراد المجتمع، ويؤمنوا بمسؤولياتهم تجاه بعضهم من الناحيتين المادية والمعنوية، فأعضاء المجتمع يحتاجون في شؤون الحياة، وهم في مجموعهم يؤلفون قوة متماسكة، كما أن الحركات الفلسفية والإصلاحية كما هو حال الكونفوشية والبوذية استهدفت هي الأخرى الخير والعطاء والتطوع كأسس في بناء المجتمع المتكافل.

لذا فقد ارتبط التطوع بكل الديانات السماوية، واهتم الإسلام بوضع الأسس والتشريعات الخاصة بتنظيم أنماط الحياة في المجال الاجتماعي، فالإسلام حض على التكافل الاجتماعي والتعاون،

ورعاية الأسرة والطفولة، وحدد بشكل واضح تلك الفئات التي يتوجب علينا أن نقدم لها الدعم والمساعدة، ففي ذلك ما يقرب الإنسان من الله، ويبقى الأهم هو إحساس المسلم بأنه مسئول عن الآخرين، وأن كل واحد منهم راع ومسئول عن رعيته وعليه أن يعطيهم، فالحديث الشريف يؤكد ذلك فالمؤمنين في توادهم وتراحهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.⁽¹¹⁾

واستنادا إلى أدبيات علم الاجتماع فإن مسألة التماسك الاجتماعي يمكن قياسها من خلال التفاعل الاجتماعي، فالتفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع يحدد ما إذا كان المجتمع متماسكا، وإذا كان رأس المال الاجتماعي يشكل ملامح الحياة الاجتماعية ومعاييرها، والتفاعل والثقة التي تمكن الأفراد من القيام بعمل مشترك وفاعل، فإن التماسك الاجتماعي عبر التفاعل الاجتماعي يرتبط بشكل وثيق مع رأس المال الاجتماعي، والعمل التطوعي يجسد ويخلق رأس المال الاجتماعي، وذلك لوجود علاقة جدلية بين النشاط التطوعي والثقة؛ فالتواصل مع الآخرين يوجد بوجود الثقة ويزداد بازدياد الثقة والعكس صحيح.

ويميل باحثون في علم الاجتماع إلى التأكيد على أنه إذا كان هنالك تماسك يكون هنالك قطاع تطوعي قوي، وإذا كان هنالك قطاع تطوعي قوي يجب أن يكون هنالك تماسك اجتماعي قوي.⁽¹²⁾

و في كثير من الدول نجد أن المؤسسات التطوعية هي ذات السبق في التصدي لكثير من الأمراض الاجتماعية التي باتت تؤرق الدول والحكومات، مثل مشكلة المخدرات وسبل علاجها، الشباب والفراغ، الفساد الأخلاقي، القضايا الأسرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، البيئة، السلام، والكثير من الشؤون الإنسانية الأخرى .

و مشاركة المواطن في مجال التنمية الاجتماعية من خلال منظمات القطاع التطوعي أصبحت من الضروريات التي يفرضها الواقع، فالدولة منفردة لا تستطيع القيام بهذه الأعباء -كما ذكرنا-، ولهذا فإن المشاركة المجتمعية باتت من المسلّمات التي تفرضها معطيات النظام العالمي الجديدة الذي ألغى مفهوم الدولة ذات الهيمنة على كل المجالات التي يجب أن تقوم بكل الواجبات.

كما وتظهر أهمية التطوع والحاجة إليه كلما تقدم المجتمع وتعمدت العلاقات الاجتماعية، فكلما كانت العلاقات بسيطة ومباشرة تكون الجهود التطوعية جهوداً فردية ومباشرة أيضاً، وترتبط بالموقف ذاته، وتكون إحدى سمات العلاقات الاجتماعية، فمجتمع القرية لقلّة حجمه، وتداخل علاقاته يتصف بالتساند والترابط، والتطوع فيه يؤدي وظيفة ضرورية، ويرتبط ذلك عند الناس بقيم الشهامة والمروءة والكرم.

أما مجتمع المدينة فالتساعه يضعف العلاقات الاجتماعية، لأن احتياجات الناس تشبع من خلال المنظمات والهيئات، وعلى الرغم من توفر تلك الخدمات، إلا أن ذلك قد أظهر حاجة تلك المجتمعات أكثر إلى التطوع، والذي يكون في صورة نشاط مؤسسي، يتم من خلال المؤسسات الاجتماعية، فالدول مهما كانت إمكانياتها المادية لا تستطيع إشباع كل احتياجات أفرادها، حتى مع اتساع أنشطتها وتعدد مجالاتها، خصوصاً في ظل تزايد الاحتياجات، فما كان يظر إليه على أنه كمالي في وقت من الأوقات، قد يصبح ضرورياً في وقت لاحق.

والأهمية الكبرى للتطوع تكمن في تنمية الإحساس لدى المتطوع، ومن يستفيد من خدماته، بالانتماء وتقوية الترابط الاجتماعي بين فئات المجتمع، والتي تأثرت تأثراً سلبياً ظاهراً بعوامل التغير الاجتماعي والحضاري، كما أن الأعمال التطوعية تكون لونهاً من ألوان المشاركة الإيجابية، ليس في تقديم الخدمة فحسب، بل في توجيه ورسم السياسات التي تقوم عليها تلك المؤسسات الاجتماعية، ومتابعة تنفيذ برامجها وتقويتها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع العام، وكلما كثر عدد المتطوعين كلما دل على وعي الأفراد وحسن تجاوبهم مع هيئات ومنظمات المجتمع⁽¹³⁾.

وبالتالي فإن الأنشطة التطوعية تعد من أهم معالم التنمية الاجتماعية، لأن نمو حركتها واتساع قاعدتها، واشتراك أعداد كبيرة من الأفراد فيها يعتبر دلالة على أن المجتمع استطاع أن يبني طاقة ذاتية قادرة على النهوض به وصنع التقدم فوق أرضه، وقادرة على دفع المخاطر التي قد يتعرض لها، والتطوع شكل من أشكال المشاركة الاجتماعية وتأكيد لقيمة التكافل الاجتماعي ناتج عن شعور بمسؤولية اجتماعية والتزام شخصي أخلاقي تجاه المجتمع والعمل على مواجهة مشكلاته، وهو درجة من درجات المشاركة الاجتماعية المثمرة والتي تنتج جهد وعطاء يبذل للمجتمع بمقابل بسيط أو بدون

مقابل، ليكون لهم دور في تحمل المسؤولية والإسهام في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية اهتمام المواطن بالشأن العام، وتفعيل طاقة أفرادها وصلفها وتوجيهها، وتقوية المجتمع المدني⁽¹⁴⁾.

فكلما كثر عدد المتطوعين كلما دل ذلك على وعي المواطنين وحسن تجاوبهم مع هيئات ومنظمات المجتمع⁽¹⁵⁾، وبالتالي يمثل العمل الخيري الذي ينطوي تحته العمل التطوعي قيمة إنسانية كبرى تتمثل في العطاء والبذل بكل أشكاله فهو سلوك حضاري لا يمكن لأي دولة أن تتبنى برامج التنمية في المجتمعات من دونه لأن هذا القطاع الخيري يتيح لكافة الأفراد المجتمع الفرصة للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي كما يساعد على تنمية المسؤولية والإحساس بما لدى المتطوعين في العمل الخيري.⁽¹⁶⁾

وكما ذكرنا سابقا وبالنظر إلى تاريخ البشرية فالعمل التطوعي نشأ في كل مجتمع انساني ودعت إليه كل ثقافة من الثقافات، وحثت عليه كل الديانات نظرا لأهميته في الحياة الاجتماعية وبعده التنموي فهو ينمي الجانب الإنساني للمجتمع، فالانضمام في الأعمال التطوعية له آثارا إيجابية على الفرد والمجتمع وتؤدي إلى تقوية الترابط بين أفراد المجتمع، وتعمل على زيادة التفاعل مع الآخرين وبالتالي تحد من النزعة الفردية وتنمي روح المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد.

4- التطوع واسهامه في التنمية الاقتصادية:

تتم التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات من خلال منظومة متكاملة ومتناسقة تتعاون فيها قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة العامة والخاصة، ويشارك جميع أفراد المجتمع في إحداثها عبر جملة من التغيرات تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والتنظيمية، ولقد انتشر العمل التطوعي في شتى دول العالم وأصبح يشكل جزءا هاما من مؤسسات المجتمع، لأنه يغطي النقص الذي تعجز عن تقديمه الحكومات أحيانا، أو يساعد على إكمال النقص في تلك الخدمات، فقد انتشر العمل التطوعي في الدول الغربية على نطاق واسع، وبلغت التبرعات الخيرية في بعض الدول أرقاما فلكية ففي عام 2001 بلغ حجم النفقات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل جزءا هاما من العمل التطوعي 212 بليون دولار أمريكي، وهذا يمثل 2.1% من الناتج المحلي، منها 31.84 بليون دولار أمريكي مخصص للتعليم، و18.43 بليون دولار مخصص للصحة، وبلغت التبرعات في بريطانيا لعام 2000: (5076) بليون جنيه إسترليني، وبلغت في هولندا 9.9 بليون

جلدر، وفي الدول العربية الإسلامية اتسع نطاق عمل النشاط التطوعي ونشأت الجمعيات الخيرية، ولا يكاد يخلو بلد عربي من مئات ألوف من هذه الجمعيات⁽¹⁷⁾.

وجاءت دراسة نيلسون Nelson لتقيس مدى مساهمة التطوع كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي، إذ تبين بسهولة القيمة الاقتصادية لتعزيز برنامج تطوعي واسع، ففي البلدان التي تجمع الإحصاءات على أساس القيمة المالية للتطوع، يسهم التطوع فيها بنسبة 14 % من الناتج الوطني الإجمالي، في استراليا تسهم أنشطة التطوع بمقدار 30 بليوناً في الاقتصاد الوطني، وبلغت 3,3 % من الناتج الإجمالي في الفترة بين 1999-2000، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعطي كل دولار مستثمر عائداً بين 1,60 دولار إلى 2,60 دولاراً، أي أن عائد الاستثمار بواسطة العمل التطوعي يمكن أن يساعد في تبرير الزيادة في المخصصات الحكومية لأجل برنامج التطوع، كما سيتنامى رأس المال الاجتماعي في المدى الطويل، كما أن تطوير البنية التحتية للتطوع يمكن البلدان من توجيه المتطوعين إلى أعلى مراتب الأولويات السياسية والاجتماعية وإدراجها في أهداف تنمية أوسع للبلاد إلا أنه يصعب في عدم وجود تشريع وطني رسم طريقة منظمة للتطوع⁽¹⁸⁾، وللنشاطات التطوعية أيضاً أثر واضح في الطلب الاستهلاكي لا سيما النفقات التطوعية أو الخيرية، لأن الفئة المستهدفة من تلك النفقات هم الفقراء، الذين لا تكفيهم دخولهم لسد حاجاتهم الأساسية، أو هم الذين يعيشون دون مستوى الكفاية في المجتمع، حيث تقع مسؤولية إصالحهم إلى ذلك المستوى على المجتمع، وتتولى الأنشطة التطوعية بالإضافة إلى أدوات أخرى وخاصة الزكاة هذه المهمة.⁽¹⁹⁾

كما ويعد عدم العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من معوقات التنمية الاقتصادية ومن أكثر أسباب التخلف، الأمر الذي يوقع المجتمع فيما يسمى بالثنائية الاجتماعية، إذ يصبح المجتمع منقسم إلى مجموعتين متميزتين، الأولى فئة محدودة تمثل الطبقة الغنية، وهي التي تستأثر بنصيب الأسد من الدخل والثروة، وتتصدر القيادة السياسية والإدارية في الدول النامية، وتمثل المجموعة الثانية أغلبية السكان الذين يعانون من الفقر وانتشار الأمية والمرض وارتفاع معدل النمو السكاني وتحتكم أفراد هذه الفئة إلى العادات والتقاليد، مما يجعل تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي أمراً صعباً، ويزيد الأمر سوءاً ذلك الصراع الثقافي بين تلك الفئتين، مما يجعل تلك الدول عرضة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

و تؤدي الأعمال التطوعية إلى تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتعمل النفقات الخيرية والتي تنقل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء على تقليل تلك المساحة، أي أنها تحقق مزيداً من العدالة في توزيع الدخل، الأمر الذي يقلل من الطبقة ويعمل على إزالة الثنائية الاجتماعية من المجتمع.

وعند الحديث عن الأهمية الاقتصادية للتطوع لا بد من الإشارة إلى أن الإسهام الاقتصادي الاجتماعي للتطوع المنظم والمشاركة في تحمل مسؤولية التنمية كون هذا القطاع يعد مكملاً للقطاعين العام والخاص في المشاركة في العملية التنموية التي أصبح هدفها الإنسان في النهاية، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تكامل الجهود وتضافرها لخدمة هذا الهدف، فنحن هنا نتحدث عن جهود جماعية لاستثمارات بشرية ومادية وقد لا تكون محدودة و الدراسات كما سبق، تشير إلى حجم هذا العمل الذي يصل في أمريكا إلى ما قيمته 76 بليون دولار تقديرات عمله التطوعي، ويستثمر سنوياً ما قيمته 300 بليون، ، وتجدر الإشارة إلى صعوبة تحويل أنشطة القطاع كافة إلى أرقام وإلى معدلات كمية، فالعمل في مجال الرعاية الاجتماعية ، والرعاية الاجتماعية.

وكذلك السلام الاجتماعي ، والتكافل الاجتماعي ، الذي يتحقق من خلال عمل العديد من المنظمات الاجتماعية التطوعية ليس من السهل أن يقاس بالمرءود المالي ، وبالرغم من ذلك ، فقد بدأ المخططون والمنظرون الاقتصاديون في السنوات الأخيرة يؤكدون أن هدف الدولة الحديثة من العمليات التنموية ، هو وصول الفرد إلى الإحساس بالاكتماء والإشباع النفسي وفي النهاية السلام الاجتماعي.⁽²⁰⁾ ، كما ويقصد بالإسهام الاقتصادي للأعمال التطوعية التأكيد أن هذا القطاع يسهم كغيره من القطاعات في الدخل، فهذا القطاع يسهم في تقديم خدمات ملموسة في مجال البيئة والصحة والتربية وخدمات المعوقين والأطفال والنساء والعجزة وغير ذلك .

ويوضح عمر بن بركاتي واقع تأثير الأعمال التطوعية في التنمية الاقتصادية فيما يلي:

فعلى المستوى العربي، فقد كشفت دراسة الشبكة العربية⁽²¹⁾ والتي صدرت في 1999 أن المنظمات الأهلية العربية تشكل قوة اقتصادية كبرى من منظور حجم إنفاقها على مشروعاتها، ومكونات لأنشطة، وعدد المتطوعين وقيمة عملهم، وفرص العمل، وعدد المستفيدين، إضافةً إلى تأكيدها بأن حجم إسهام المتطوعين مهم ورئيسي مع غياب البيانات الشاملة لتحديد حجم الإسهام بدقة، كما

أبرزت النتائج تعاضم عدد المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية في مختلف دول الدراسة وهو ما يؤكد أن القطاع الخيري الأهلي قطاع ثالث إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص، مع الإشارة إلى أن هناك تقصير في الدراسات التي تبرز قوة إسهام العمل التطوعي في الجانب الاقتصادي .

أما على المستوى العالمي، فقد ارتبطت مساهمة القطاع الأهلي في الاقتصاد العالمي حسب ما أصدره مركز دراسات المجتمع المدني دراسة بعنوان: (المجتمع المدني العالمي حجم القطاع غير الربحي) في عام 1999 وهي حصيلة سلسلة من الأبحاث التي قادها المركز في 22 بلد حول القطاع الأهلي وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- يبرز القطاع الأهلي في بداية القرن الواحد والعشرين القوة الاقتصادية الأكثر نمواً بين القطاعات المجتمعية الأخرى، وهو كما عبرت الدراسة (قوة اقتصادية كبرى في الدول التي تمت دراستها) فنسبة الإنفاق لهذا القطاع تصل في متوسطها إلى (5.7%) من إجمالي الناتج الداخلي، حيث مثل هذا القطاع ما يزيد عن تريلون دولار .
- ومنطلق تأثير الأعمال التطوعية في التنمية الاقتصادية يكمن في إسهامها بتوسيع العلاقة القائمة وتنظيمها ما بين الاقتصاد والدولة، عن طريق تأمين ميكانزمات قيام المنظمات، أو تقنية تشكيل المنظمات الأهلية والتطوعية، والتي يجتمع الناس من خلالها لتوحيد طاقاتهم، وتكامل نشاطاتهم، لتحقيق أهداف المجتمع المحلي المتواجدين فيه، والقيام بنشاطات لصالح المجتمع العام من خيرية وصحية ومهنية وغيرها.
- وهذا المنطلق مع أهميته يغفل في أحيان كثيرة نظراً لحداثة الاهتمام والعناية بقطاع المنظمات التطوعية وأدواره المختلفة والمؤثرة في المسيرة التنموية للدول، مثلاً بلغت المساهمات الخيرية في أمريكا عام 2004م: (241 بليون دولار) وهي تمثل حوالي (2.2%) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، وقفز المبلغ في عام 2006م إلى (295 بليون دولار) وبلغ تبرع الفرد في نفس العام (2.2%) من متوسط دخله الصافي بعد خصم الضريبة.

جدول رقم (1): يوضح القيمة المالية المقدرة للجهود التطوعية:

الدولة	القيمة
الأردن	في عام 1999م قدر عدد المتطوعين بـ(10.000) متطوع وقدر إسهامهم بحوالي (33) مليون يوم عمل باعتبار أن معدل عمل المتطوع سنوياً (200) ساعة، وهو ما يعادل (215) مليون دينار
أمريكا	2003م (266) بليون دولار وقدر مؤشر القطاع المستقل القيمة النقدية للساعات التي تطوع بها الراشدون في أمريكا كل عام بأكثر من (4 بلايين) دولار.
المملكة المتحدة	2004م 25,3 مليار جنيه استرليني

المصدر: (عمر بن نصير البركاتي الشريف، هـ1429)

وتشير الدراسات إلى أن العائد المال المستخدم في القطاع التطوعي أفضل بالعديد من المرات من عائد المال الذي يستخدمه القطاع الحكومي عند تقديمه للخدمات الاجتماعية، كما أن التكلفة غير المباشرة لخدمات القطاع الحكومي في المجال الاجتماعي تزيد عن (70%) بينما هي لدى التنظيمات التطوعية الجماعية لا تتجاوز 10%.

ومن أهم الإشكاليات التي تواجه السياسات الاقتصادية الحكومية في كل بلدان العالم توفير الوظائف للمواطنين، والعمل التطوعي بدوره التنموي أسهم في علاج هذا الأمر من خلال توفير العديد من الوظائف وتجاوزت هذه المساهمة خلق الوظائف، لترتبط بنوعيتها التي تتميز بعلاقتها المباشرة مع احتياجات المجتمع الحقيقية.

وقد أشارت إحدى الدراسات أن ما نسبته (82.3%) من أفرادها يؤكدون دور الجمعيات الخيرية والتطوعية في إيجاد فرص عمل من خلال فتح أبواب التدريب ثم التنسيق مع القطاع الخاص.

لقد حقق القطاع التطوعي نسبة نمو في مجال خلق وظائف جديدة تعادل ثلاثة أضعاف ما حققته القطاعات الحكومية والخاصة، وتميز وظائف القطاع التطوعي بعلاقتها المباشرة بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية وهذا في الفترة بين عام 1990 - 1995.

إن القطاع التطوعي بمنظوماته يقوم بدور مكمل لدور الدول في معالجة بعض المشكلات الرئيسية وبخاصة مشكلات الفقر والبطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن الدور الذي تقوم به تلك المنظمات في تخفيف ومعالجة المشكلات التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية.

كما يقوم القطاع التطوعي والخيري بدعم الكثير من الأنشطة العلمية والثقافية والتطويرية التي تكمل دور الدول في تلك المجالات ويبرز في هذا الإطار على سبيل المثال: الجمعيات والأندية العلمية ومراكز البحوث الخاصة، فضلاً عن دور الوقف في تمويل بعض أنشطة ومشاريع البحث العلمي⁽²²⁾.

وبأني الدور التطوعي لإكمال دور القطاع العام والخاص في المجالات التي لا يتم تغطيتها بشكل مناسب، ومن هنا فإن الحديث ينصب على المجتمعات المحلية الفقيرة، والعمل على تحسين نوعية الحياة فيها، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، وتوفير فرص العمل لهم من خلال مشاريع إنتاجية جماعية أو فردية وصناديق ائتمان، بالإضافة إلى الاهتمام بفئات المعوقين والأرامل، والعجزة، والاهتمام بتنظيم الأسرة خاصة بالنسبة إلى الفقراء الذين تزداد نسبة زيادتهم السكانية للعديد من الأسباب.

وما يجب تأكيده هنا أن النموذج التنموي في الدول النامية، أعطى البعد الاقتصادي الاهتمام الأكبر دون أن يهتم بالتنمية الاجتماعية، وكان الاجتهاد أن تحسين الظروف الاقتصادية، سوف يؤدي بالتالي إلى تحسين نوعية الحياة والتنمية الاجتماعية، وباختصار أن النتيجة التي وصلت إليها هذه الدول أن الأغنياء قد زادوا ثراء، والفقراء ازدادوا فقراً ومن هنا يأتي اهتمام التنظيمات التطوعية بهذه القطاعات، وذلك بهدف إيجاد التوازن الاجتماعي، والعمل مع الفئات التي تشعر بأنها قد ظلمت نتيجة الخطط التنموية، وكما هو ملاحظ فإن هذا العمل يهدف إلى بناء منظومة التكافل الاجتماعي بين الذي يملك والذي لا يملك، وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين، والذي بغياهما يصبح المجتمع عرضة للقلائل وثورات الاحتجاج.⁽²³⁾

بالإضافة إلى كل ذلك يساهم العمل التطوعي في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في تخفيض تكاليف الإنتاج، ويساعد على تحقيق زيادة الإنتاج، ومع تزايد الطلب على السلع والخدمات من قبل أفراد المجتمع، وصعوبة الحصول عليها في كثير من الأحيان، فإنه يصبح من الأهمية بمكان الاعتماد على جهود المتطوعين، لتوفير جزء من هذه الاحتياجات.

والعمل التطوعي بوجه عام يجمع الطاقات المهذرة، ويسخرها لخدمة البناء والتنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات والمنظمات والهيئات الخيرية؛ لذا حرصت الدول المتقدمة على ترسيخ مفهوم العمل التطوعي، والحث عليه بين جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وخلق المناخ الملائم لتشجيع كل الأفراد للعطاء والإبداع، وتخصيص إدارة عامة متخصصة لتحديد المجالات التي يمكن من خلالها التطوع والإبداع، وخلق الحوافز المادية والمعنوية؛ لرفع نسبة المتطوعين في شتى المجالات.

و بذلك يرتبط مفهوم العمل التطوعي بالتنمية الشاملة، من خلال مجموع الأعمال والبرامج التي تستهدف الإنسان وترقى به، ابتداء من الفرد ثم الأسرة ثم تمتد إلى المجتمع. وتظهر حقيقة العمل التطوعي وخططه فيما يمكن أن تحدثه من تأثيرات وتغيرات في المجتمع باتجاه التنمية الشاملة؛ فهو ليس جهودا تبذل وحسب، بل إن خطط العمل التطوعي يجب أن تكون في اتجاه التنمية، وفي اتجاه بناء المجتمع فردا وأسرة⁽²⁴⁾، وبالتالي يتضح لنا بان النظرة الحديثة للعمل التطوعي هو اعتباره رأس المال الاجتماعي وهو مجموعة طاقات بشرية وتفاعلات تتضافر معاً لتحقيق أهداف مشتركة وبشكل إرادي وتلقائي بعيدا عن احتكار الدولة وتوظيف فيه قيم ورموز وتفاعلات واتصالات وسلوكيات تؤثر بشكل إيجابي على التنمية والنهوض بالمجتمع.⁽²⁵⁾

و في ضل الأوضاع التي تعيشها مجتمعاتنا والمشكلات الاقتصادية وما ينجم عنها من تأثيرات اجتماعية يأتي التأكيد على الدور الإيجابي للعمل التطوعي و في إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في التنمية الاقتصادية ومسئوليتهم في البناء الاجتماعي باستغلال طاقات جميع شرائح المجتمع وخاصة فئة الشباب في المجالات المختلفة للعمل التطوعي، بتحويل الطاقات العاطلة ذؤب إلى طاقات عاملة منتجة لإحداث التنمية الشاملة، فلاإنسان هو الثروة الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تناوله في هذه الورقة تبين لنا أن العمل التطوعي قد ازدادت أهمية في وقتنا الحالي وأخذ هذا العمل مكانة أساسية في العديد من الدول نظرا لمردوده التنموي في مجالات عدة (كالبيئة والصحة وخدمات المعوقين والعجزة..)، ولما لهذا المفهوم من أدوار إنسانية واجتماعية واقتصادية، لذا أصبح شريكا أساسيا لإحداث التنمية المجتمعية ، وهو من المفاهيم الإيجابية التي تحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوي التكافل و الترابط الاجتماعي بين فئات المجتمع و تزيد من لحمته ، ونتيجة لهذه الأهمية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومساهمته الفاعلة في تقدم المجتمع ،لابد أن نولي اهتماما به ونضاعف التوعية بأهميته وبدوره في تقدم المجتمع، باعتباره ركيزة من ركائز التنمية الاجتماعية وكونه يسهم في التقليل من بعض المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع.

وبناء على ذلك يجب تفعيل التطوع من خلال تشجيع أفراد المجتمع وتوعيتهم بمدى أهميته ودوره التنموي، وذلك عن طريق تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة والتي لابد أن تلعب دورها في نشر ثقافة العمل التطوعي وأهميته بين جميع شرائح المجتمع لتنمية حس المسؤولية لديهم وانتمائهم للمجتمع، وغرس قيم التطوع منذ الصغر بالتعاون بطبيعة الحال مع كل من الأسرة والمدرسة ضمن مناهجها التربوية ومقرراتها الدراسية، كما يتطلب الأمر من منظمات المجتمع المدني التشجيع على التطوع، والعمل على النهوض به وتأطيره، من خلال خلق بيئة محفزة ومشجعة للاستمرارية فيه.

إضافة إلى كمال ذلك لابد للحكومات أن تمنح الدعم و تعمل على عدم التضيق على عمل الجمعيات التطوعية لجذب عدد أكبر من المتطوعين، ولكي يكون المجتمع متماسكا كوحدة واحدة لابد من إشراك الجميع في عملية البناء المجتمعي، وفي الأخير دعوة للدارسين و الباحثين لإجراء المزيد من البحوث العلمية حول التطوع وأهميته، ما يسهم في تحسين واقع العمل التطوعي في مجتمعنا وهذا بالطبع مع الأخذ بعوامل نجاحه وتفعيلها.

❖ هوامش البحث:

- (1) سورة البقرة، الآية 184
- (2) موسى شتيوي وآخرون(2000)، التطوع والمتطوعون في الوطن العربي ،دراسة حالة ،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،دار نوبار للطباعة،ص20.
- (3) عبد الله العلي النعيم(2005)، العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية ، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ،ص17.
- (4) محمد بهجت كشك (1988)، تنظيم المجتمع والاستراتيجيات والأدوار. ط2، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،،ص46.
- (5) خالد يوسف الشطي (2007)،دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت،مدخل شرعي ورصد تاريخي،الكويت،إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية ،الأمانة العامة للأوقاف،صص10-16.
- (6) عبد الله عبد الحميد الخطيب(2010)،العمل الجماعي التطوعي،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة،، ص ص44-46
- (7) سعاد بن عفيف (2016)، ما هو دافعي للعمل التطوعي،مجلة مبادر الالكترونية،. نقلا عن:
<http://www.mobadeer.com/?p=4495>
- (8) عبد الله الخطيب،مرجع سبق ذكره، ص ص248-249.
- (9) عمر رجال :الشباب والعمل التطوعي في فلسطين.مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية،فلسطين،2006،صص30-31.
- (10) حمد السيد كردي،مفهوم العمل التطوعي أهميته وأهدافه . نقلا عن الموقع:
http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-post_24.htm
- (11) عبد الله الخطيب، مرجع سبق ذكره ، ص ص242-247.

(12) اجمد نيوف، العمل التطوعي والتعاسك الاجتماعي: نقلا عن الموقع

http://www.insanonline.net/news_details.php?id=733

(13) حميد محمد القطامي (2002)، تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة

عمل مقدمه إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، قناة القصباء الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة. نقلا عن الموقع:

<https://saaid.net/Anshatah/dole/33.h>

(14) عبد الله الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 129

(15) مساعد بن منشط اللحياي، العمل التطوعي أهميته، آثاره، عوامل نجاحه، معوقاته، نقلا

عن الموقع <https://www.linkedin.com/pulse/%D8>

(16) فؤاد علي بكر علي، العمل التطوعي وأهميته. نقلا عن الموقع:

<http://fab83.maktoobblog.com/1561255>

(17) محمد بني عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-124.

(18) هناء حسني محمد النابلسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

(19) محمد بني عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-124.

(20) عبد الله الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35

(21) تجدر الإشارة إلى أن هناك قلة من الباحثين في الوطن العربي والجزائر خاصة الذين تناولوا

العمل التطوعي بالبحث والدراسة، وبالتالي فإن ذكر هذه الدراسة بالرغم من قدمها جاء للتدليل فقط على مدى الأهمية الاقتصادية للعمل التطوعي.

(22) عمرين نصير البركاتي الشريف (هـ 1429)، الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية، بحث مقدم

لندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية، الرياض، نقلا عن

الموقع: <http://www.arabvolunteering.org/corner/avt33954>

(23) عبد الله الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(24) أحمد مخيمر(2012)، العمل التطوعي وأثره في التنمية الشاملة، نقلا عن الموقع:

<http://www.alukah.net/culture/0/42021>

(25) أماني قنديل(2009)، ثقافة التطوع، الرياض، مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز آل سعود الخيرية، ص25.